ترجمة القرآن
فى صحيح البخارى

قلنا لفضيلة الأستاذ الجليل محمد عبد السلام القبانى حين فخر بأنه اكتشف فى صحيح البخارى نصا فى مسألة ترجمة كتب الله المنزلة على عباده ورسله : (إذا كان للأستاذ أن يفتخر ، ولقلمه أن يفتخر ، فليفتخر بأنه أول عالم اكتشف أن « الترجمة والتفسير » لفظان مترادفان فى العربية ليس بين مفهومهما فرق البتة) ، ثم قلت – ولا أزال أقول – أننى أنا خاصة لا أطاوع على أنهما بمعنى واحد . فغضب الأستاذ لذلك غضبة الأسد الجريح إذا حملته الجراحة فأعمل فى عدوه الناب والظفر . وأنا يعجبنى من الرجال من يغضب لحقه فى القول أو غيره . ولا أضيق به صدرا ولا أتبرم . ولكن الأستاذ حفظه الله فى غضبه لم يبال أن يصب علىّ نهرا من البلاغ . ماكنت أحسب أنه يستطيع أن يصبه علىّ ، ...

وبعد فإن الأستاذ يقول إن البخارى « عقد الباب للترجمة ، وساق الأدلة ، ولم يفهم الشراح إلا أنه للترجمة ، ولا يمكن إنسانا كائنًا من كان أن يفهم إلا أنه للترجمة وفى الترجمة ، وليس معنى كلمة تفسير حينما تضاف لشىء بلغة إلا ترجمته إلى تلك اللغة الأخرى ، فمن الذى حرف كلم الناس عن مواضعه لأجل أن ينقدهم ثم يشتط فى نقدهم ؟ وأى جملة فى كلامى تقول أن التفسير من حيث هو مرادف للترجمة ، حتى تبنى المقالة كلها على هذا التوهم !! » .

وأنا مضطر أيضا هنا أن أسجل للأستاذ الجليل اكتشافا ثانيًا لم يفطن إليه أحد من قبله ، وهو أن كلمة (التفسير) إذا أضيفت إلى شىء بلغة كان معناها ترجمة هذا الشىء من تلك اللغة إلى اللغة الأخرى ، وهذا اكتشاف جدير بالتقدير ، فهو زيادة فى ثروة اللغة أولا ، ثم هو أصل فى قاعدة جليلة ينبغى للمجمع اللغوى أن

---

* بلاغ الجمعة : ٢٥ المحرم سنة ١٣٥٥ – ١٧ ابريل سنة ١٩٣٦ م

يدرسها ، فإن فى تطبيقها والتوسع فيها إنقاذًا للعربية من الضيق وقلة المادة . وإذا صحت هذه القاعدة التى ذكرها الأستاذ ، فأنا ولا شك قد أسأت إليه أبلغ الإساءة وعلىَّ أن أعتذر إليه جهدى ، وإن أبذل إليه العُتْبَى حتى يرضى . فهذه القاعدة هى التى « تزيل الإشكال » وتجعل كلامى الأول تحريفا لكلمه عن مواضعه ، وبناء قائما على توهم ليس فيه من الحق شىء ، ومع اعترافى بأنى كنت أجهل هذه القاعدة حين كتبت مقالى الأول ، فإنى لا أزال فى شك من أمرها ولا أستطيع أن أقر الأستاذ عليها ولا أطاوعه فيها فالإشكال لا يزال عندى قائما .

ولا يغضبن الأستاذ مرة أخرى إذا اضطررنا أن نقول له أن الترجمة من حيث هى كما يقول لا ترادف التفسير من حيث هو ، وليست من بابه ، ولا لها به صلة . وتأويل ذلك أن الترجمة فى أصلها « نقل » الكلام من لغة إلى لغة ، وللترجمة شروط ودقائق يعرفها من مارسها وأخذ نفسه بها ، والتفسير هو بيان معانى الكلام تفصيلا فى اللغة الواحدة . هذا هو الأصل . ويحسن بى أن أضرب لفضيلة الأستاذ مثلا يقرب إليه فصل ما بين الكلامين . فلو أنى قلت للأستاذ أنى ترجمت قصيدة من شعر شكسبير من الإنجليزية إلى العربية ، فمعنى ذلك أنى قرأت هذه القصيدة وتدبرتها وفهمت معانيها ، وجهدت فى استبطان نفس الشاعر فى كلامه ومراميه ، ثم هضمت ذلك كله ، وجئت بلسانى العربى ، فحاولت أن أنقل إلى القارىء العربى الأديب شعر هذا الرجل فى ثوب عربى لا يزيد ولا ينقص عن ثوبه الإنجليزى مجتهدا فى أن أحمل اللفظ العربى روح الشاعر ونفسه ومقدرته على التأثير فى نفس قارئه أو سامعه ، غير مخل فى ذلك بمعنى شعره أو معانيه مقابلا اللفظ الإنجليزى المحكم البليغ ، الذى تتسع معانيه على قدر اتساع الأفهام ، واختلاف الأحوال بلفظ عربى موجز مثله محكم بليغ تتسع معانيه وتختلف ، بشرط أن لا يكون فى عبارتى ما يخرج بالقارىء العربى إلى فهم معنى لا يحتمل أن يفهم من عبارة الشاعر الإنجليزى .

هذه واحدة . فإذا قلت للأستاذ أنى فسرت قصيدة من شعر امرىء القيس فمعنى ذلك أنى قرأت هذه القصيدة وتدبرتها ، وفهمت معانيها ، وجهدت فى

استبطان نفس الشاعر فى كلامه ومراميه ، ثم هضمت ذلك كله ، وجئت بلسانى العربى ، فحاولت أن (أبين) للقارىء العربى الأديب معانى شعر هذا الرجل فى ثوب عربى آخر يزيد على لفظه العربى الأول ، مفصلا فى ذلك مراميه كلها فى شعره (أو بعضها) ، كاشفا الغطاء عن أغراضه فى شعره هذا ، مبينا عن المشكل الذى تختلف فيه الأفهام محددا وجوه الاختلاف ، ثم مرجحا لبعض المعانى على بعض ... إلى آخر مايكون فى ذلك .

فالأصل فى الترجمة والتفسير كما يرى الأستاذ مختلف ، والموضوع متباين والقواعد متباعدة غير متفقة ، فكيف يصح فى ذهن الأستاذ بعد هذا أن كلمة (تفسير) حينما تضاف لشىء بلغة إن هى إلا (ترجمته) إلى تلك اللغة الأخرى ؟! وكيف يأتى هذا المعنى الجديد الذى كشفه الأستاذ على وجه مرضى عند إنسان يفهم (كما قال الأستاذ فى مقاله) ؟ وليتدبر الأستاذ هذا الباب فضل تدبر فإن الفصل بين معنى الترجمة والتفسير لابد منه لمن أراد أن يتناول كلام الأئمة رضوان الله عليهم ، وبخاصة من كان كتابه أصلا من الأصول العظيمة فى دين الله . وأزيد الأستاذ كلمة أخرى فى ذلك فلو أنى قلت له إنى فسرت قصيدة من قصائد شكسبير بالعربية ، فليس يقع فى وهم إنسان (كائنا من كان !!) أنى ترجمتها ، فإذا لم يصدقنى الأستاذ فى ذلك فليسأل ، فإنه واجد من يقول له أن ثم فرقا كبيرا بين قولنا « ترجمت قصيدة فلان الإنجليزية إلى العربية » و« فسرت قصيدة فلان الإنجليزية بالعربية » .. فإذا فرغ أستاذنا من سؤاله عن ذلك ، فسيعلم أننا لم نحرف كلام الناس عن مواضعه « لأجل أن نشتط فى نقدهم » ، وأننا لسنا ممن يبنى « كلامه على التوهم » .

وأعود فأقول مرة أخرى للأستاذ خشية أن يكون فاته ذلك فى مقالى الأول « أنى رجل سليم دواعى الصدر ، ليس لى عليه نقمة ، ولا لى معه خلاف إلّا على هذه المسألة بعينها من أن الترجمة والتفسير بمعنى واحد ، وأن البخارى لم يرد إلا التفسير ولم يرد فى كلامه ، ولا فى الحديث الذى رواه فى هذا الباب أو غيره دليل واحد فيه ذكر ترجمة شىء من الكتب المنزلة » . أما ما نقله الأستاذ من

كتب شراح البخارى حين شرحوا هذا الباب منه ، ومافى ذلك من ذكر الترجمة ، والصلاة بالفارسية أو غيرها ، وجواز قراءة القرآن بغير العربية ، فلسنا نكذبه فى نقله. وليست هذه النقول التى نقلها مما بعد عنا ، فإن الكتب - وبخاصة المطبوع منها - مبذولة لكل قارئ . ونحن نعلم أن ابن حجر قد استوفى الكلام فى هذا الموضع من كتابه وفى هذا الباب من صحيح البخارى ، ولكن أيظن الأستاذ أن ذكرهم الترجمة فى هذا الموضع دليل على أن قول البخارى « باب مايجوز من تفسير التوراة ... إلخ » معناه « باب مايجوز من ترجمة التوراة .. إلخ » ؟ كلا يا سيدى الأستاذ ، فإن ابن حجر وغيره كان أحرص على علمه من أن يتقحم على العربية فيقلب وجهها . انظر كيف حرص ابن حجر حين شرح نص كلام البخارى فقال « والحاصل أن الذى بالعربية مثلا يجوز (التعبير عنه) بالعبرانية وبالعكس » . وكرر ذكر (التعبير) ولو أنه كان قد صح عنده أن البخارى عنى بالتفسير الترجمة لما ذكر غيرها ، ولا أدرى .. لعل عذر ابن حجر كان هو عذرنا إذ لم يكن يعرف قاعدة الأستاذ فى أن كلمة التفسير إذا أضيفت لشىء بلغة فما هى إلا ترجمته إلى تلك اللغة الأخرى !!

أما ذكرهم فى هذا الموضع بعينه قراءة القرآن بالفارسية أو الصلاة بالفارسية وترجمة القرآن أو ما يشاءون فليس لأن البخارى جعل هذا الباب لذلك ، بل لأن هذه المسائل من مسائل الفقه مما استدل فيها الفقهاء بهذه الأحاديث على مذاهبهم ، وفرق بين أن يكون البخارى عقد الباب من أجل ذلك وبين أن الفقهاء استدلوا بما فى هذا الباب على مذاهبهم . ولو رجع أستاذنا فقرأ شرح ابن حجر لوجد صواب الرأى ، والله الهادى إلى سواء السبيل ، فإذا أشكل عليه المذهب ، فليسألنا غير متجانف ، فإذا فعل شفينا صدره من ذلك بجوابنا .

هذا ، وقد نصحنى الأستاذ فى أول كلامه بنصائح غالية كقوله « وكنت أود أن يتروى (يعنى كاتب هذه الكلمات) قليلا قبل أن ينشر ، أو أن يعرض هذه الكلمة على فضيلة الأستاذ أخيه أو والده الأجل قبل نشرها » ، وكقوله « لو تروى قليلا أو شارك (أى إنسان) فى فهم ما ينقده لما وجده موضع نقد » . وأنا اعترف

للأستاذ أننى (ترويت قليلا) ولكنى آسف أشد الأسف وأبْلَغه وأمضَّه أنى لم أستطع أن أعرض هذه الكلمة على فضيلة الأستاذ أخى أو والدى الأجل قبل نشرها ، وآسف أيضا أشد الأسف وأبْلَغه وأمضَّه إذ لم أجد (أى إنسان) أشاركه فى فهم ما أنقده ... ويقول الله تعالى ﴿ كَانَ ٱلنَّاسُ أُمَّةً وَٰحِدَةً فَبَعَثَ ٱللَّهُ ٱلنَّبِيِّـۧنَ مُبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ وَأَنزَلَ مَعَهُمُ ٱلْكِتَـٰبَ بِٱلْحَقِّ لِيَحْكُمَ بَيْنَ ٱلنَّاسِ فِيمَا ٱخْتَلَفُوا۟ فِيهِ ۚ وَمَا ٱخْتَلَفَ فِيهِ إِلَّا ٱلَّذِينَ أُوتُوهُ مِنۢ بَعْدِ مَا جَآءَتْهُمُ ٱلْبَيِّنَـٰتُ بَغْيًۢا بَيْنَهُمْ ۖ فَهَدَى ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ لِمَا ٱخْتَلَفُوا۟ فِيهِ مِنَ ٱلْحَقِّ بِإِذْنِهِۦ ۗ وَٱللَّهُ يَهْدِى مَن يَشَآءُ إِلَىٰ صِرَٰطٍ مُّسْتَقِيمٍ ﴾ .

* * *